الخوف على الوطن

عبدالله علي النويرة

.. اتصل بي من القرية وهو يلهث كيف الأحوال لديكم؟ فأجبته بكل هدوء الحمد لله الأمور طيبة وأحوالنا جيدة ، قال: أنا لا أقصد كيف حالك أنت والأسرة بل أقصد كيف هي الأوضاع في العاصمة وما هي أخبار المظاهرات والاعتصامات أجبته باستغراب الأمور طبيعية ولا يوجد شيء يقلق، هناك مجموعة بسيطة من المتظاهرين مرت في بعض الشوارع خاصة في شارع الزبيري لكي يتم تصويرها وانتهت ولكن لماذا تتحدث بهذا الشكل الذي يدل على الخوف والقلق؟ أجاب بأنه قد تنقل بين الفضائيات ووجدها تتحدث عن اليمن وكأن الانفجار قد وقع أو على أحسن الأحوال سوف ينفجر بين لحظة وأخرى وهذا سبب لي القلق الذي ما بعده فنفوسنا مشحونة ومستعدة للأسوأ وأيادينا على قلوبنا خوفا على الوطن والمواطنين وأخشى حصول مشاكل تؤدي إلى إراقة الدماء وتشظي اليمن، فلو حصل ذلك لا سمح الله فإنها النهاية بالنسبة لنا فطمأنته وأكدت أن بعض وسائل الإعلام لها أجندة تحاول تسويقها وأن الأوضاع تبشر بخير بإذن الله ودللت له على عدم وجود شيء يستحق القلق.

هذا هو حال جميع المواطنين قلق من المجهول بسبب الشحن الإعلامي الذي يبحث عن الحبة ويحولها إلى قبة ويضخم الأشياء لغرض في نفس يعقوب أو بحثا عن السبق الإعلامي إذا أحسنا الظن في وسائل الإعلام التي ابتلي بها العصر الحديث، فكما هي نعمة إلا أن البعض حولها إلى نقمة من خلال العمل المتواصل على طرق المواضيع التي تشد الأعصاب وتدفع الناس إلى اليأس والقنوط وتدفعهم إلى تخريب بيوتهم بأيديهم.

إن اليمن بخير بإذن الله وبفضله ثم بفضل العقلاء من أبناء اليمن شبابا وشيوخا فحب الوطن لا يرتبط بسن معينة ولا بفترة زمنية محددة فهو متغلغل في وجدان كل يمني كبيرا كان أو صغيرا متعلما أو جاهلا ،غنيا أو فقيرا والحفاظ عليه مطلب الجميع وهذا ما يخفف من الاحتقان ومن موجة الخوف العارمة التي تطغى على نفوس المواطنين، وقد قال لي أحد المواطنين ونحن نتحدث عن التحديات التي تواجه الوطن بأن الله قد لطف باليمن في أحلك الظروف التي مرت به والله سوف يحفظ الوطن ما دامت قيادة الوطن بأيد أمينة وقيادة الوطن هنا لا يقصد بها من هم في الحكم فقط بل ومن هم في المعارضة بل وحتى المواطن العادي الذي عليه أن يقف حيث هو حتى تنجلي الأمور وتعود النفوس إلى مرحلة الاطمئنان الذي فقده الجميع خلال هذه المرحلة العصيبة من تاريخ الوطن الحبيب.

حفظ الله الوطن من كل سوء ووفق الجميع لما يحبه ويرضاه إن الله على كل شيء قدير.

ملاحظة إلى من يهمه الأمر

وجه معالي الأخ وزير الداخلية قبل أكثر من خمسة أشهر بطباعة كتاب الشواخص المرورية استشعارا منه لأهمية توفير المراجع المرورية والأمنية إلا أن هذا الأمر الصريح الذي أصدره قد تم السطو عليه وأدخل درج أحد المسؤولين في الوزارة وقد بحثت عن عشرات كروت الوساطة دون جدوى لأن هذه الكروت يبدو أنها محروقة، فهل هناك أمل لخروج ذلك الكتاب إلى النور .. أكتفي حاليا بهذه الملاحظة إلى من يهمه الأمر.

الإصلاحات والحوار.. تجديد لروح الثورة

معاذ القرشي

نستدل على وجود الثورة وعلى ديمومتها بما حققته وتحققه من أهداف وبما تعمل على إصلاحه من اعوجاج قد يرافق الإدارة، ففي الأخير البشر دائماً جبلوا على الأخطاء وعلى الأنانية ومراجعة المواقف وتصويب الأخطاء والحرص على الشفافية مع الناس بمثابة تجديد الروح للثورة واستكمال لأهدافها.. فقط نريد كما أكبر من الإصلاحات التي تنعكس إيجاباً على حياة الناس المعيشية ونريد كذلك إسقاط طابور طويل من النفعيين والانتهازيين وجامعي المال الحرام ومستثمري الأدوار النضالية وكذلك تقليم أظافر أصحاب النزوات المريضة في تكدير حياة الناس وضرب القانون وإشاعة ثقافة الفوضى والاحتكام لعصر ما قبل الدولة هؤلاء جميعهم هم من ينبغي إسقاطهم وهم فقط من يصنع التجاوزات ومن يسيئون للدولة التي يقدمون أنفسهم بأنهم ينتمون إليها ويعملون تحت مظلتها مع أن الدولة لا تريد هذا ولا تسمح به وهؤلاء من يجب أن يعروا أمام الشعب ويقدموا للعدالة وهنا تكون السلطة تنتقم لسمعتها من خلال التخلي عن هؤلاء حتى لا تظل السلطة شماعة لهؤلاء يعلقون عليها أخطاءهم وانتهازيتهم ونفعيتهم..

السلطة لن تكون مظلة لهؤلاء وفيها الكثير من الشرفاء الذين يستطيعون الوقوف أمام قلة من المتجاوزين مع قلتهم إلا أن روائح فسادهم تصل إلى أنوف الناس ودخان تجاوزاتهم يحجب الرؤية عن الكثير من الجهود المخلصة التي تقدمها الدولة ولهذا يجب أن تقول الدولة بصريح العبارة لهؤلاء كفى عبثاً بالمال العام.. وكفى ممارسة للفساد بكل أنواعه هنا تكون الدولة فعلاً قادرة على مواجهة الأوضاع وإصلاحها ونظام يواجه الأوضاع ويعمل على إصلاحها ويدعو للشراكة الوطنية ويرسي نهج الحوار ويبادر في تقديم التنازلات هو نظام جدير بأن يساعده الجميع على تجديد نفسه بروح الحوار والاحتكام لخيارات العقل والحرص الكبير على تجنيب الوطن المآسي..

كما أن أي فاسد لا ينبغي بالضرورة أن يكون موظفاً في الدولة، ثمة فاسدون آخرون يمارسون شتى أنواع الفساد وهم بعيدون عن الدولة وفي الآخر الفساد فساد سواء مارسه موظف عام أو موظف خاص..

«سيقول لك المخلفون» كل ما تم الإعلان عنه من مبادرات هي عبارة عن مناورات ودغدغة لعواطف الناس فقل لهم جربوا مرة أن تكونوا بعيدين عن تأثير نظرية المؤامرة واتجهوا إلى الحوار واطرحوا ما تريدون بعيداً عن تأزيم الحياة السياسية وحرب المهرجانات من خلال اتفاق على حلول تؤمن الحاضر والمستقبل حلول داخلية ممكنة تنطلق من حماية الثورة وحماية مكتسباتها وفي مقدمتها الديمقراطية والاحتكام إليها وشراكة وطنية تضع الجميع أمام المسؤولية ونغادر مرحلة عرض العضلات والذي له تداعياته الوخيمة على حاضر ومستقبل اليمن.

نحو ربط مخرجات العلم بأولويات الواقع

خواطر من وحي الدورة الرابعة دفاع وطني

محمود إبراهيم النقيب

في إطار الاهتمام الرسمي عالي المستوى بجانب التطوير والتأهيل والذي أخذ يتطور ليصل إلى مستويات عالية واستراتيجية، يتجسد في انعقاد الدورة الرابعة دفاع وطني من قبل كلية الدفاع الوطني التابعة للأكاديمية العسكرية العليا. تستقطب هذه الدورة بالغة الأهمية خمسة وعشرون مشاركاً من القادة العسكريين وكبار موظفي الدولة من السلك المدني ممثلين عن عدد من الوزارات، بالإضافة إلى مشاركين من دول عربية في إطار التعاون العلمي والثقافي في هذا الجانب، الذي تضطلع به كلية الدفاع الوطني.

كنت قد أشرت في تناوله سابقة إلى طبيعة الدراسة والمنهج العلمي والتخصصي والمحتوى المعرفي الذي تقدمه الكلية وطبيعة الموضوعات والقضايا التي يتم تناولها، والمتصلة بموضوعات ومجالات ذات أولوية على المستوى الوطني وأخرى لها علاقة بالمستجدات الراهنة في الساحتين الإقليمية والعالمية.

لقد كان لي شرف حضور دورة قصيرة سابقة في نفس الكلية قبل حوالي سنتين، ولدي بعض الملاحظات التي أرغب في طرحها، تتعلق بمدى التطور الذي شهدته الكلية خلال عمرها القصير والذي لا يتعدى أربع سنوات.

إذ يبدو لافتاً أن معظم كادر هيئة التدريس في الكلية هم من الخبراء المحليين من ذوي الكفاءة العالية، من حيث القدرة على إيصال رسالة الكلية والأكاديمية، والتي تعبر بحق عن مستوى التطور الذي بلغته الكلية والأكاديمية، والتوجه الذي يبدو حثيثاً نحو المساهمة مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية في إحداث نقلة نوعية في مجال التأهيل الذي يعتمد على الكيف وليس على الكم، وهو التوجه الذي يلقى إسناداً قوياً من قبل الدولة، وحرصاً ظاهراً على تأهيل الإنسان باعتباره أهم عنصر في التنمية وعمادها.

إن الموضوعات التي يتم طرحها وتناولها في هذه الكلية، تعتبر ذات أهمية حيوية، يتم اختيارها بعناية فائقة، من خلال الدراسة والتحليل الموضوعي والمتعمق، ووفق رؤى ومنهجيات علمية حديثة، تعتمد على استراتيجيات وبدائل ومقترحات وتوصيات قابلة للتنفيذ.

وتتجسد هذه الرؤية الأكاديمية والمنهجية بشكل أعمق في طبيعة ومضمون وأهداف الدراسات والرسائل العملية التي يكلف الدارسون بإعدادها للحصول على زمالة كلية الدفاع الوطني.

إذ يلاحظ في هذا السياق أن الكلية وضمن استراتيجيتها تعمد إلى تكليف الدارسين بمواضيع تحمل قضايا وهموماً وأزمات هي بحاجة إلى دراسة وتحليل، هذا ما يعكسه المضمون العلمي لمعظم الدراسات التي قدمت من قبل الدارسين في الدورات السابقة، والتي لامست قضايا ما أحوج الجهات التنفيذية في جهاز الدولة للاستفادة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات.

هناك الكثير من الدراسات ناقشت قضايا تتعلق بمشاكل المياه والأمن الغذائي، وأخرى متعلقة بالطاقة والتأثيرات المختلفة على الأمن القومي.

هذا ما حرصت على الإشارة إليه والتأكيد عليه، وما أعنيه بالتحديد وأتمناه أن يكون هناك نوع من التنسيق أو التناغم بين أجهزة الدولة المختلفة والقطاع الخاص من خلال فتح قنوات للتواصل للاستفادة من النتائج العلمية لهذه الدراسات، حتى لا تظل حبيسة الأدراج، خاصة أن معظم هذه الدراسات شخصت، كما قلت، قضايا لا تزال ذات أولوية ويتعين الاهتمام الاستثنائي بالوقوف عليها ومعالجتها على ضوء الإسهامات العلمية والأكاديمية لمخرجات كلية الدفاع الوطني.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الجهود المتميزة التي يبذلها الأخ العزيز محمد محمد حزام أحد خريجي الدورة الثالثة دفاع وطني والذي يتناول بين الحين والآخر جزءاً من جهود هذه الكلية.

وفي ذات الاتجاه أود أن تهتم وسائل الإعلام العامة من إذاعة وتلفزيون بهذه القضايا من خلال التواصل مع الخبراء الاستراتيجيين، الذين تزخر بهم الأكاديمية العسكرية بشكل عام وكلية الدفاع الوطني بشكل خاص، والذين نعتز بهم.

وذلك باستضافة هؤلاء الخبراء في البرامج الإعلامية وخاصة تلك البرامج التي ترتبط بالقضايا الساخنة والتطورات الراهنة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية.

أما ملاحظاتي الأخيرة ومن خلال الأسبوعين الأولين على بداية الدورة، فتنصرف إلى زملائي الأعزاء في الدورة، فقد أدركت حماساً وتفاعلاً، وانضباطاً منقطع النظير، من قبل الزملاء المشاركين في الدفعة الرابعة دفاع وطني، خاصة أنه تم اختيار نخبة من الكوادر التي تتمتع بقدرة عالية من الخبرة والمسئولية.

ولاشك أن مشاركتهم في مثل هذه الدورة النوعية والتفاعلية، سيكون لها عظيم الأثر في مجال التطوير والتحديث في الدوائر التي يعملون بها.

ولا أنسى هنا أن أسجل خالص الشكر والامتنان لإدارة الأكاديمية على جهودها المتواصلة في مجال تأهيل القادة في مختلف المستويات، والشكر موصول للأخ مدير كلية الدفاع الوطني والإخوة أعضاء هيئة التدريس بالكلية على الجهود الاستثنائية التي يبذلونها في سبيل الارتقاء بأداء الكلية التي مع تأكيدي على أن المفاتيح لكل مشاكلنا وهمومنا بالعلم أولاً وثانياً وثالثاً، فدعم المعرفة والبحث العلمي هو الطريق الوحيد للتطوير والتحديث وتجاوز الصعاب.

مشاهد سياسية

عبدالرحمن بجّاش

لا يجوز!!

هل يجوز حبس الصحفي تبعاً لنشاطه المهني؟
الجواب : لا يجوز، كونه يؤدي مهنة تخضع أولاً للضمير المهني ولقواعد المهنة ولميثاق شرف يدركه المهني الحقيقي.

ويدرك الصحفي الحقيقي، المهني الحقيقي، أن ثوابت الوطن خط أحمر لا يجوز الإساءة ولا الانتقاص منها، هو يفهم ذلك ويعي بدون توجيه من أحد، فالصحفي جزء من الهمّ العام، من الحلم العام، لا يمكن له أن ينفصل عنه ولا يسعى هو إلى ذلك إلا إذا قرّر خيانة الوطن، ويقيني أن لا صحفي يمني حقيقي يريد أو يسعى إلى ذلك، فالجميع وطنيون حتى يثبت بالدليل القاطع عكس ذلك، وحين يثبت خروج الصحفي أو المواطن عن الخط هناك القانون، بالنسبة للصحفي قانون صحافة نبيل وبالنسبة للمواطن القانون العام، وحين يثبت أن الصحفي ارتكب جريمة ضد الوطن بأن تحوّل إلى أداة في يد أي طرف يحارب وطنه، فلا بد أن يعاقب كمواطن وتتبرأ منه المهنة، أما إذا كان يمارس مهنته ويبحث عن المعلومة، فهذا حقه، بل وواجبه، وإلا لماذا سُمّي صحفياً.

عبدالإله حيدر، صحفي سُجن كما قيل لنشاطه الخارج عن حدود المهنة، فإذا كان الأمر كذلك فهو مواطن في الأخير، والقانون من خلال القاضي والأدلة مَنْ يجرِّمه أو يبرّئه، وإذا كان اعتقل لأنه يمارس دوره المهني فليس ذلك خطأ، بل خطيئة، فحين نقول بكفالة الحق في التعبير وحرية الرأي واحترام الرأي الآخر واحترام حق الصحفي في ممارسة المهنة لا بد - والأمر كذلك - أن تظل السماوات والأرض مفتوحة أمام الصحفي، يفترض ألا يعيقه عائق، فإذا كان عبدالإله قد عوقب على أدائه المهني، فكما قلت هي خطيئة ويجب أن يعاد إليه الاعتبار.

وما حدث حتى الآن أن حكماً صدر بحقه يتحمل مسؤوليته القاضي وضميره، وعلى النقابة أن تتأكد أن الحكم كان حيال خطأ ارتكبه خارج حدود المهنة، فإذا اطمأنت من خلال محاميها فليعاقب قانوناً ولا اعتراض لأحد.

ولكي نعزّز دور القضاء في الحياة العامة، لا بد من احترام أحكام القضاء، والذي حدث - أيضاً - أن الأخ الرئيس أصدر أمراً بالإفراج عنه، بما يخوّل له القانون، فإذا كان الرئيس قد اقتنع بأن الحكم كان جائراً، فعلى الجهة التي اعتقلت عبدالإله أن تعيد إليه اعتباره وعلى الملأ ... لا أدري لماذا لا ينفّذ أمر الرئيس.

الجديد أن سعادة السفير الأمريكي ظهر في تصريح تداولته الصحف يقول بأنه لا بد لحيدر أن يظل في السجن، ويبدو لي أن الأعراف الدبلوماسية والأخلاقيات العامة لا تجيز للسفير أن يظهر كما ظهر ببساطة، لأن الأمر يتعلق بشأن يخص دولة مستقلة ذات سيادة لا يجوز لأي سفير أن يتدخل في توجيه أمورها، وإلا فإن علينا أن نعلق على كل شأن قضائي في أمريكا.

أحسب أن السفير لم يكن موفقاً على الإطلاق وتحت أي مبرر، فإذا كان حيدر قد أذنب فقد عاقبه القضاء اليمني، وإن لم يكن فوجب الاعتذار له وللمهنة عموماً، وأستغرب أن لا أحد في الخارجية قال : «سعادة السفير - مع الاحترام - هذا ليس من شأنك».

يبدو أن ما فينا يكفينا، وأن تظهر وتقول ما قلت يزيدنا همّاً فوق همومنا، فهذا البلد لا يحكم من السفارة الأمريكية، وهناك قواعد وأعراف دبلوماسية يفترض أن تؤخذ في الاعتبار.

الآن الشارع العام والشارع المهني يقولان بأن السفارة هي مَنْ حكمت على عبدالإله حيدر، فماذا نقول؟

الآن على جهة ما أن توضح وتقول هل يجوز ما قاله السفير أو أن عليه أن يعتذر.

لقد ظللت أياماً أنتظر ما ستؤول إليه الأمور، لكن الصمت ظل سيد الزمان والمكان، ما دفعني تحت وطأة الحرص على استقلال هذا البلد وسيادته أن أكتب حنقاً وحرصاً على البلد وعلى المهنة والمهنيين.

الآن لا بد من تنفيذ توجيه الرئيس بالإفراج، وعلى وزارة الخارجية أن تؤكد للناس أن اليمن تحكم من القصر الجمهوري وليس من أي مكان آخر، هذا مهم إذا أردتم.

○ ○ ○ ○

مبروك

{ الابنة شيماء أحمد عبدالله مقبل، حصلت على درجة الماجستير من ماليزيا وبامتياز من جامعتها الإسلامية عن رسالتها «إسلامية المعرفة في مؤسسة التعليم العالي باليمن ... جامعة صنعاء نموذجاً».

أجد نفسي أردد : ألف مبروك يا شيماء هذا التفوق، وبالتأكيد سننشر خبراً مستقبلاً نيلك الدكتوراه.

○ ○ ○ ○

مناشدة

{ موظفون في مشروع النظافة وهم خريجو جامعة ويتقاضون (٢٠,٠٠٠) ريال شهرياً، وغير مثبّتين ولا يتمتعون بأي إجازة حتى إجازتي عيد الفطر والعيد الكبير، بل يخصم من مرتباتهم إذا غابوا يوماً من أيام الإجازة التي هي حق من حقوق الموظف، معظمهم يعمل في المشروع من عشر سنوات.

فاكس : (679179) bajash 22 @ gmail.com

إعلان